الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 2023/07/20م
تاريخ القبول: 2023/09/07م

التّوجيه النّحويّ للقراءات القرآنيّة في شرح الفوزان لألفية ابن مالك

د. إدريس بن حسن بن أحمد القوزي *

ealquzi@kku.edu.sa

ملخص:

يهدف البحث إلى تناول القراءات التي أوردها الفوزان في شرحه لألفية ابن مالك، وعرض توجيهاته النحوية والدلالية لها ومناقشتها؛ لأجل إظهار الإعجاز اللغويّ والنّحوي لها وتوصيف منهجه في التّعامل النّحويّ معها، واحتوى مقدمة وثلاثة عشر مطلباً تطرقت إلى التوجيه النحوي في أبواب: النكرة والمعرفة، والمبتدأ والخبر، وكان وأخواتها، وإن وأخواتها، ونائب الفاعل، واشتغال العامل عن المعمول، والاستثناء، والإضافة، واسم الفاعل، والتوابع، والممنوع من الصرف، وإعراب الفعل، وتمّ التّوصل إلى نتائج أهمّها أنّ الفوزان وقف في توجيه القراءات موقف المُسَلِّم لها المُحتَجّ بها، إلّا أنّه في مواطن قليلة فضّل بعضها ورجّح بعضها على بعض في التّوجيه النّحوي من غير ردّ ولا تلحين.

الكلمات المفتاحية: التوجيه النحوي، القراءات القرآنية، اسم الفاعل، الممنوع من الصرف، إعراب الفعل.

* أستاذ اللغة العربية المساعد - قسم اللغة العربية - كلية العلوم والآداب بمحايل - جامعة الملك خالد- المملكة العربية السعودية.

للاقتباس: القوزي، إدريس بن حسن بن أحمد. (2023). التّوجيه النّحويّ للقراءات القرآنيّة في شرح الفوزان لألفية ابن مالك، *الآداب للدراسات اللغوية والأدبية*، *5*(4): 9-34.

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

OPEN ACCESS
Received: 20 -07 -2023
Accepted: 07- 09-2023

الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

Grammatical Guidance of Qur'anic Readings in Al-Fawzan's Explanation of *Alfiyyat Ibn Malik*

Dr. Edris Bin Hassan Bin Ahmed Al-Quzi *

ealquzi@kku.edu.sa

Abstract:

The research aims to address the readings mentioned by Al-Fawzan in his explanation of *Alfiyyat Ibn Malik*, and to present and discuss his grammatical and semantic directions for them in order to show its linguistic and grammatical miracle and describe his approach to dealing with it grammatically. It contained an introduction and thirteen sections that dealt with grammatical guidance in the following sections: the indefinite and definite articles, the subject and the predicate, *Kana* and its sisters, *Inna* and its sisters, the 'pro-agent', substituting the verb with its doer, the exception, the addition, the active participle, the affixes, the vocative, the Diptote, and the verb parsing. The research concluded that Al-Fawzan took the position of the one who uses the Qur'an in directing the readings of the Qur'an, except in a few cases. He preferred some of them over others and gave preference to some of them over others in grammatical guidance without any response or ambiguity.

Keywords: Grammatical Guidance, Qur'anic Readings, Participle, Diptote, Verb Parsing.

*Assistant Professor of Arabic Language, Department of Arabic Language, Faculty of Science and Arts in Muhayil, King Khalid University, Saudi Arabia.

Cite this article as: Al-Quzi, Edris Bin Hassan Bin Ahmed. (2023). Grammatical Guidance of Qur'anic Readings in Al-Fawzan's Explanation of *Alfiyyat Ibn Malik*, *Arts for linguistics & literary Studies, 5*(4): 9 -34.

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

مقدّمة:

لقد شُغف النّحويون بالقراءات القرآنيّة وكانوا أكثر ولعًا بها، فبعضهم كانوا من القراء كأبي عمرو والكسائي ويعقوب الحضرمي، وكثير منهم جمعوا القراءات متواترها وشاذّها في كتب خاصّة، واعتنوا بها من جهة الإعراب والتعليل، ومن جهة التّوجيه والاستشهاد ومن جهة التّصريف والقياس، ونظروا للقراءات القرآنية على أنّها أساس الفصاحة وقمتها، وجعلوها حجّة في تقعيد القواعد وبنائها، فلا تكاد تجد كتابًا نحويًا يخلو من استشهاد بقراءات أو احتجاج بها أو قياس عليها أو توجيه لها.

وغالب النّحويين احترموا القراءات القرآنية، وصيّروها أصلًا واحتجوا بها وقاسوا عليها، ولم يضعِّفوا ما خالف مناهجهم منها، وتصدوا لقلّة منهم خالفوا ذلك، مع بيان أنّ طعن أولئك القلّة في القراءات القرآنية أو تضعيفها محدودٌ، وأنّه ناشئٌ عن ظنّهم أنّها لم تثبت أو حصل وهم من أحد الرواة الذين نُقلت عن طريقه القراءة التي طعنوا فيها.

ويعدُّ عبد الله بن صالح الفوزان من النّحويين المعاصرين الذين أعطوا القراءات القرآنية اهتمامًا بالغًا وعناية فائقة في كتبه، وأنزلها منزلة الأصل وأقامها مقام الحجّة، وأكثرَ من الاستشهاد بها والتّوجيه لها، فشكّل ذلك مادةً علميّةً غنية، جديرة بالتناول؛ فكانت الفكرةُ أن أجمع ذلك كلّه، وأخرجه بحثًا، وأعرضه أطروحة؛ طلبًا لنتائج علمية مثمرة، وجعلتُ عنوانَ البحث: (التّوجيه النّحويّ للقراءات القرآنيّة في شرح الفوزان لألفية ابن مالك).

وهناك دراسات كثيرة تناولت التّوجيه النّحوي للقراءات القرآنية، مثل دراسة (التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في الكتاب الفريد للمنتخب الهمذاني)، وهي رسالة ماجستير مقدّمة لجامعة ديالى بالعراق عام 1433هـ، لباسمة خلف مسعود. ودراسة (التوجيه النحوي الصرفي والنحوي للقراءات القرآنية بين ابن خالويه والسمين الحلبي)، وهي أطروحة دكتوراه مقدمة لجامعة محمد خيضر بالجزائر عام 1437هـ لتوفيق جمعات. ودراسة (التّوجيه النّحوي للقراءات القرآنيّة في التحرير والتنوير لابن عاشور)، وهي بحث محكّم منشور بمجلة "الراسخون في العلم" التابعة لجامعة المدينة العالمية بماليزيا عام 1444هـ، لمحمد سعد القرني. وتختلف دراستي عن تلك الدراسات في أنّها تتناول التّوجيه النّحوي للقراءات القرآنيّة من وجهة نظر النّحويّ المعاصر عبد الله بن صالح الفوزان، في شرحه لألفية ابن مالك المسمى بـ (دليل السالك إلى ألفية ابن مالك).

وتتمثل إشكالية البحث في تناول القراءات القرآنية التي أوردها الفوزان في كتابه دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، وعرض توجيهاته النحوية والدلالية لها بحسب رؤيته، ومناقشتها وتحليلها.

ويسعى البحث لتحقيق أهداف محددة، تتمثل في: إظهار الإعجاز النّحوي للقراءات القرآنيّة، وما يتضمنه من دلالات ومعانٍ، وتوصيف منهج الفوزان في التّعامل النّحوي مع القراءات القرآنية على أنّه يمثّل فريقًا من النّحويين المعاصرين.

وتكمن أهمية البحث في ارتباطه بالقراءات القرآنية التي هي وجوه أداء للقرآن الكريم، وما لها من أثر في بناء القواعد النّحوية، وما لها من دور في إثراء القياس النّحوي، وتكمن أهميته أيضًا في تعلقه بنحويّ معاصر يعكس منهجًا للمعاصرين في موضوع البحث.

ولأنّ البحث يقتضي استقراء كتاب (دليل السالك إلى ألفية ابن مالك) بحثًا عن القراءات القرآنية وتوجيهها النّحوي، مع تحليلها ومناقشتها لأجل الوصول إلى نتائج علمية؛ فقد اتبعتُ المنهج الاستقرائي التحليلي.

وقُسّم البحث إلى أحد عشر مطلبًا، بحسب الأبواب التي وردت فيها القراءات وتوجيهها في كتاب دليل السالك، وقد تتعدد القراءات في المطلب الواحد وقد تنفرد، بالإضافة إلى مقدّمة وتمهيد وخاتمة.

تمهيد:

تعريف القراءات القرآنيّة:

عرّفها ابن الجَزَرِيّ بقوله: "هي علمٌ بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة" (الجزري، 1420، ص 9). وقُسّمت القراءات إلى متواترة وشاذّة، أمّا المتواترة فهي: "كلُّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت رسم أحد المصاحف ولو احتمالًا، وصحَّ سندها"، وأمّا الشّاذّة فهي: "كلُّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالًا ولم يتواتر سندها" (ابن الجزري، د.ت: 9/1)، وبهذا يُعلم أنّ القراءة الشّاذّة عند الجمهور هي التي لم تثبت بالتّواتر. ولعلّ السبب في تسميتها بالشّاذّة يعود إلى أنّها شذّت عن الطريق الذي نُقل به القرآن، حيث نُقل بجميع حروفه نقلًا متواترًا (ابن الجزري، د.ت: 10/1). وأحسن الباحث راجح الورقي حينما أشار إلى

أنّ مصطلح القراءة الشاذة يستمد معناه من المعنى اللغوي للشذوذ، الذي يعني التفرد والتفرق ومخالفة ما عليه الجمهور (الورقي، 2018م، ص 325).

والقراءات المتواترة عشرٌ، غير أنّ ابن مجاهد (ت 324) انتقى منها سبعَ قراءات في كتابه (السبّعة في القراءات)، وهي قراءة عبد الله بن عامر اليحصبي الشّامي (ت 118هـ)، وقراءة عبد الله بن كثير الدَّاري المكي (ت120هـ)، وقراءة عاصم بن أبي النجود الأسدي الكوفي (ت127هـ)، وقراءة أبي عمرو بن العلاء البصري (ت154هـ)، وقراءة حمزة بن حبيب الزيات الكوفي (ت156هـ)، وقراءة نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني (ت169هـ)، وقراءة أبي الحسن علي بن حمزة الكسائي النحوي الكوفي (ت189هـ). ثم جاء ابنُ الجزري فأتمّها إلى عشرٍ في كتابه (النّشر في القراءات العشر)، بزيادة قراءة أبي جعفر المدني (ت 128هـ)، وقراءة يعقوب الحضرمي البصري (ت 205هـ)، وقراءة خلف بن هشام البغدادي (ت 229هـ)، والقراءات التي خرجت عن العشر فهي شاذّة.

وقد قَبِلَ النّحويون القراءات المتواترة وأجمعوا عليها وجعلوها حُجَّة وأصلًا، وقليلٌ منهم شذّ عن هذا في شيء من الآيات في بعض القراءات التي خالفت قواعدهم؛ لتوهم ضعف القراءة أو ظنّ عدم ثبوتها. ونشأ الخلافُ بينهم قديمًا وحديثًا في شأن القراءات الشّاذّة، والراجّح في ذلك قَبول القراءات الشّاذّة ما لم تُخالف قياسًا معروفًا في اللغة، ولو أنّ القراءة الشّاذّة قد خالفت قياسًا، فيُحتج بها في هذا الموضع بعينه دون سواه (عمر، 1436، ص 12).

التّوجيه لغة واصطلاحًا:

التّوجيه لغة تفعيل، وهو مصدر (وجّه)، بمعنى: انقاد واتَّبع، يُقال: وجَّه فلانٌ فلانًا، جعله يتجه اتجاهًا معينًا، ووجَّه الشيء: جعله على جهة واحدة (مجمع اللغة العربية، 1392: 2/ 1010).

أمّا اصطلاحًا فيستعمل النّحويون هذا المصطلح ويقصدون به إيراد كلّ الاحتمالات الإعرابية في عبارة ما، وما تستند عليه من أدلة وحجج، وما ينتج عنها من تعليلات وتفسيرات وتقريرات. وعرّفه الخولي بقول: "هو المعنى النّحويّ الخاصّ بالحالة الإعرابية الواحدة، ككون الكلمة مرفوعة؛ لأنّها فاعل أو مبتدأ أو غير ذلك من المعاني النّحوية التي يكون عليها الرّفع" (الخولي، 1997، ص 8).

وعرّفه محمد إبراهيم عبادة بقوله: "هو بيان أنّ رواية البيت أو القراءة القرآنية لها وجه في العربية وموافقة لضوابط النّحو، فيقولون مثلًا: وتوجيه الرواية أو البيت أو القراءة كذا وكذا" (عبادة، 1432، ص 250).

ترجمة الشيخ عبد الله بن صالح الفوزان:

هو عبد الله بن صالح بن عبد الله بن فوزان بن علي آل فوزان، وينتهي نسبُهُ بالأساعدة من الروقة من عتيبة، وُلِد ببريدة عام 1370هـ، ثم درس المرحلة الابتدائية في المعهد العلمي بها، وتخرج فيه عام 1389هـ، وتتلمذ على يد كثير من المشايخ، منهم: الشيخ صالح بن إبراهيم البليهي، والشيخ صالح بن عبد الرحمن السكيتي، والشيخ علي بن سليمان الضالع، والشيخ صالح بن عبد الله المقبل.

ثم درس في كلية الشريعة في الرياض، وتخرج عام 1394هـ، وعُيّن معيدًا في الكلية. ثم انتقل إلى معهد بريدة العلمي، ودرّس فيه التفسير وأصوله والفقه وأصوله والمذاهب المعاصرة والنحو والبلاغة وبقي فيه ثمانية عشر عامًا، ثم انتقل للتدريس في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فرع القصيم وذلك بطلب من الجامعة عام1412هـ، وبقي بها ثلاثة عشر عامًا، ثم طلب التقاعد المبكر في نهاية الفصل الدراسي الأول عام1425هـ وتفرغ للدروس العلمية وشرح المتون. وله العديد من المؤلفات، منها: كتاب دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، في ثلاثة أجزاء، وهو موضوع البحث، وكتاب تعجيل الندى شرح قطر الندى، وكتاب الإعراب عن نظم قواعد الإعراب، وكتاب الوسيلة والبلاغة في شرح موجز البلاغة، وكتاب فقه الدليل في شرح التسهيل في خمسة مجلدات (الفوزان، 2023).

المطلب الأول: التّوجيه النّحويّ للقراءات القرآنيّة في باب النّكرة والمعرفة

الآية الأولى: ﴿وَحَآجَّهُۥ قَوۡمُهُۥۚ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ وَقَدۡ هَدَىٰنِۚ﴾ [الأنعام: 80]

أورد الفوزان هذه الآية في شرحه لباب النّكرة والمعرفة (مبحث أحكام نون الوقاية) كما سمّاه، وذكر أنّ فيها قراءتين، الأولى: قراءة نافع بتخفيف النّون في "أَتُحَٰٓجُّوٓنِي"، والأخرى: قراءة باقي القراء بتشديد النّون، ووجّه ذلك بأنّ الأمثلة الخمسة المرفوعة إذا اتصلت بياء المتكلم جاز ترك النّونين - نون الرّفع ونون الوقاية - على حالهما من غير إدغام، فتقول: أنتما تشاركاني، وأنتم تجاولوني، وأنتِ تشاركيني، وبهذا جاء قوله تعالى: ﴿أَتَعِدَانِنِي أَنْ أُخْرَجَ﴾ [الأحقاف: 17]، وجاز إدغامهما، فتقول: أنتما تشاركانّي، وأنتم تجاولونّي، وأنتِ تشاركينّي، وبهذا جاءت القراءة الأولى لـ "أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي"، وجاز حذف إحدى النّونين تخفيفًا، وبهذا جاءت القراءة الأخرى لـ "أَتُحَٰٓجُّوٓنِي"، ورجّح الفوزانُ أنّ المحذوفة نون الوقاية والثّابتة نون الرّفع؛ موافقةً لقاعدة رفع الأمثلة الخمسة بثبوت النّون إلّا إذا كان الفعل منصوبًا أو مجزومًا، فالمحذوفةُ نون الرّفع، نحو: أنتم لم تجادلوني (الفوزان،

1999: 1/ 104). وأرى أنّ الفوزان اختار رأيًا حسنًا عند توجيهه لقراءتي الآية من حيث اختياره جواز إدغام النّونين أو حذف إحداهما تخفيفًا، وهو أحسنُ مما ذهب إليه مكي بن أبي طالب الذي اختار إدغام النّونين؛ بحجّة أنّه الأصل، ولأنّ الحذف يُوجب التّغيير في الفعل، ولأنّ عليه أكثر القرّاء (القيسي، 1418: 1/ 437)، واختيار الفوزان حسنٌ؛ لأنّ فيه أخذًا بالقراءتين المتواترتين، ومحاولة التخريج على إحدى لغات العرب، أو على وجه من الوجوه النّحوية. كما أنّه أثبت رأيًا حسنًا من حيث النون المحذوفة؛ لأنّه لا يحسن حذف نون الرّفع؛ لأنّها علامة الرّفع، وحذفها علامة النّصب أو الجزم.

الآية الثانية: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَاۖ﴾ [النساء: 16]

أورد الفوزان هذه الآية في شرح (اسم الموصول) في باب النّكرة والمعرفة، وذكر أنّ ابن كثير قرأ بتشديد النّون في "**ٱلَّذَانِّ**"، وقرأ باقي القرّاء من السبعة بتخفيف النّون، ووجّه ذلك بأنّه يجوز تشديد نون اسم الموصول (اللذان)؛ لنطق بعض العرب ذلك، وبيّن أن جواز تشديد النّون لا يختصّ بحالة الرّفع، فقد قرأ ابن كثير بتشديد النّون في قوله تعالى: ﴿**رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ**﴾ [فصلت: 29]، وأشار إلى أنّ هذا التّشديد يجوز في تثنية اسمي الإشارة (ذا وتا)، فقد قرأ ابن كثير بتشديد النّون في قوله تعالى: ﴿**فَذَٰنِّكَ بُرۡهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ**﴾ [القصص: 32]، وفي قوله تعالى: ﴿**أُرِيدُ أَنۡ أُنكِحَكَ إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِّ**﴾ [القصص: 27] (الفوزان، 1999: 1/125). وهنا نلمحُ فائدةً عظيمةً من فوائد القراءات القرآنيّة، تتمثّل في التّأصيل للغات العرب الواردة وبيان صحتها وفصاحتها، وتعدّ القراءات أعظم مصادر لغات العرب القديمة، ومنها توثّق الظواهر اللغوية المتنوعة في المجالات اللغوية والنحوية والصرفية والصوتية.

الآية الثالثة: ﴿وَيَسۡـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَۖ قُلِ ٱلۡعَفۡوَۗ﴾ [البقرة: 219]

أورد الفوزان هذه الآية في شرح (اسم الموصول)، وذكر أنّ أبا عمرو قرأ برفع كلمة " ٱلۡعَفۡو"، وقرأ باقي القرّاء من السبعة بنصبها، ووجّه الفوزان قراءةَ أبي عمرو بأنّ "مَاذَا" مركبةٌ من (ما) الاستفهاميّة الواقعة في محل رفع مبتدأ، و(ذا) الموصوليّة الواقعة في محل رفع خبر "ما"، والعائد محذوف، والتقدير: ما الذي ينفقونه؟ فيكون الجواب مرفوعًا، أي: الذي ينفقونه العفوُ. ووجّه قراءة الجمهور بأنّ "ماذا" مفعول مقدّم؛ لأنّ الجواب منصوب، والتقدير: قل ينفقون العفو (الفوزان،

1999: 1/ 132). وقد جاءت (ماذا) في القرآن الكريم كثيرًا، وهي تارة تكون مركبة من (ما) اسم الاستفهام و(ذا) اسم الموصول، فحينئذ يكون إعرابها في محل رفع مبتدأ وخبرًا، وتارة تكون كلمة واحدة وحينئذ يكون إعرابها مفعولًا به، ويكون اختيارُ إعرابها بحسب التّناسب، فإذا كان الجواب مرفوعًا جُعلت مَا اسْتِفْهَامِيَّةً فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالِابْتِدَاءِ، وذا مَوْصُولَةً بِمَعْنَى الَّذِي، وَهِيَ خَبَرُهُ، ليكون الجوابُ مطابقًا لِلسُّؤَالِ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظِ ومن حَيْثُ الْمَعْنَى، وإذا كان الجوابُ منصوبًا جُعلت مَاذَا اسْمًا واحدًا مفعولًا؛ ليصحّ التّناسب بين السؤال والجواب (أبو حيان، 1420: 2/ 407).

المطلب الثاني: التّوجيه النّحوي للقراءات القرآنية في باب المبتدأ والخبر

الآية الأولى: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾ [الحديد: 10]

أورد الفوزان هذه الآية في (باب الابتداء)، في شرحه لرابط الخبر الجملة الذي قد يكون ضميرًا مقدّرًا، وذكر أنّ للآية قراءتين: قراءة بفتح "كُلًّا" وهي قراءة جمهور القرّاء، وقراءة بضمّها وهي قراءة ابن عامر وحده، وذهب الفوزان في توجيه القراءة الأولى إلى أنّ " كُلًّا" مفعول به أوّل مقدّم للفعل "وَعَدَ"، وذهب في توجيه القراءة الأخرى بأنّ "كُلٌّ" مبتدأ، وخبره الجملة الفعلية "وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ"، والرابط بينهما الضمير المقدّر الواقع في محل نصب بالفعل "وعد" على أنّه مفعول أول، أي: وعده الله (الفوزان، 1999: 1/ 153). وفي هذه القراءة شاهدٌ على مجيء رابط الخبر الجملة ضميرًا مقدّرًا. ولم يُشر الفوزان إلى تفضيل إحدى الروايتين على الأخرى أو الحكم على إحداهما بالضعف أو القبح، كما فعل بعضُ النّحاة الذين فضّلوا رواية النّصب بحُجّة أنّ رواية النّصب تستلزم تقدير الفِعْلَ خَبَرًا لِابْتِداءٍ، وفِيهِ ضَمِيرٌ عائِدٌ، وحَذْفُهُ عِنْدَهُم قَبِيحٌ لا يَجْرِي إلّا في شِعْرٍ (أبو حيان، 1420: 103/10). وهذا كلامٌ لا يليق بقراءة ثابتة متواترة مجمع عليها، وإنّما سلك بعض النّحاة هذا المسلك نتيجة اتباعهم منهجا عقيما؛ جعلهم يحتجون بقول شاعر مجهول ويتركون قراءة متواترة متصلة السند، نُقلت عن إمام ثبت حافظ. ومن تتبع كتاب سيبويه لا يكاد يجد فيه تخطئةً لقراءة، وتبقى عبارتُهُ "القراءة لا تُخالَف؛ لأنها السُّنة" (سيبويه، 1408: 1/ 74) منهجًا ينبغي السير عليه.

الآية الثانية: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞۚ﴾ [الأعراف: 26]

أورد الفوزان هذه الآية في (باب الابتداء)، في شرحه لأنواع رابط الجملة الواقعة خبرًا، التي منها الإشارة إلى المبتدأ، وذكر أنّ في الآية قراءتين: قراءة برفع كلمة " لِبَاس"، وهي قراءة ابن كثير وعاصم وأبي عمرو وحمزة، وقراءة أخرى بنصبها، وهي قراءة ابن عامر ونافع والكسائي. وذهب الفوزان في توجيه قراءة الرّفع إلى أنّ "ذلك" مبتدأ ثان، و"خير" خبره، والجملة خبر المبتدأ الأول "لباس"، والرابط بينهما الإشارة إلى المبتدأ بـ"ذلك"، وذكر في " ذلك" أعاريب أخرى، وهي كونها بدلًا من لباس أو عطفَ بيانٍ أو صفة، لكنّه لم يقوها، وذهب في توجيه قراءة النّصب بأنّ "لباس" بالنّصب معطوفة على "لباس" المنصوبة بـ "أنزلنا" (الفوزان، 1999: 1/ 167). وبهذا لا يكون في الآية شاهدٌ على الرابط الإشارة.

ولم يفضّل الفوزانُ إحدى الروايتين على الأخرى كما فعل مكي بن أبي طالب (القيسي، 1418: 1/ 460) الذي فضّل قراءة الرّفع، بحجّة أنّ عليها أكثر القرّاء، وهذا من مكي غيرُ صحيح؛ لأنّ القراءة تثبت بنفسها لا بكثرة القارئين بها، وما دام أنّها صحت سندًا فهي الصّحة ذاتها، فلا يُقبل ردّها أو تضعيفها أو التفضيل عليها.

الآية الثالثة: ﴿سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ 91 عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ [المؤمنون: 92، 91].

أورد الفوزان هذه الآية في تناوله لمواضع حذف المبتدأ وجوبًا، التي أولّها: أن يكون خبره نعتًا مقطوعًا للمدح أو الذّمّ أو التّرحم، وذكر أنّ في الآية قراءتين، الأولى: بجرّ كلمة "عَٰلِمِ"، وقرأ بها ابن عامر وابنُ كثير وأبو عمرو وعاصمٌ ونافع، والأخرى برفع كلمة "عَٰلِمُ" وقرأ بها حمزةُ والكسائيُّ، ووجّه الفوزان قراءة الجرّ بأنّ "عَٰلِمِ" صفة للفظ الجلالة، ووجّه الأخرى بأنّها خبر لمبتدأ محذوف، أي هو عالم (الفوزان، 1999: 1/ 181).

ويُلاحظ أنّ الفوزان لم يفضّل إحدى القراءتين على الأخرى، كما فعل الأخفش الذي جعل الجرَّ أجود؛ ليكون الكلام من وجهٍ واحد، وكما فعل ابن عطية الذي جعل الرّفع أبرع (أبو حيان، 1420: 572/7). وهذا منهما غير مقبول؛ لأنّ السماع في هذا مقدّم على القياس، وصنيعهما هذا ليس فيه تقدير للقراءة من حيث صحة سندها، وتواتر نقلها، واتصال روايتها برسول الله ﷺ، وارتباطها

بأئمة ثقات عدول، وهم مع ذلك حجّة في اللغة. قال ابن الحاجب: "المصير إلى قول القرّاء أولى من المصير إلى قول النحويين؛ لأن القرّاء ناقلون عمن ثبتت عصمته عن الغلط في مثله، ولأن القراءة ثبتت متواترة وما نقله النحويون آحاد" (ابن الحاجب، 1982: 1/ 29).

المطلب الثالث: التّوجيه النّحوي للقراءات القرآنية في باب كان وأخواتها

الآية الأولى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: 177]

أورد الفوزان هذه الآية في أثناء شرحه لحالات الخبر مع الاسم في باب كان وأخواتها، وذكر أنّ في الآية قراءتين، الأولى: بنصب كلمة " ٱلْبِرَّ"، وهي قراءة عاصم وحمزة من السبعة، والأخرى: برفعها، وهي قراءة باقي القرّاء، ووجّه قراءة النّصب بأنّ كلمة "ٱلْبِرَّ" خبرُ ليس مقدّم، والمصدر المؤول من "أَن تُوَلُّوا۟" في محل رفع اسمها مؤخر، فيكون المعنى: ليس البرَّ تولية وجوهكم.

وبهذا تكون الآية شاهدًا على جواز تقديم اسم كان وأخواتها على خبرها أو تأخيره عنها، وذلك إذا لم يُوجد ما يُوجب التّوسط أو التّأخر. ووجّه قراءة الرّفع بأنّ " ٱلْبِرّ" اسم إنّ، والخبر المصدر المؤول (الفوزان، 1999: 1/ 202). وقد جعل الفوزان قراءة النّصب شاهدًا على جواز توسط خبر كان وأخواتها بينها وبين اسمها، إن لم يمنع من ذلك مانع، خلافًا لبعض النّحويين الذين منعوا توسط الخبر، كابن دَرَسْتَوَيْه (الأزهري، 1421: 1/432) الذي شبَّهَ ليس بـ (ما)، وأراد بذلك الحكمَ عليها بأنّها حرف، وكما لا يجوز توسيط خبر (ما) لا يجوز توسيط خبر (ليس)، وهو رأي محجوجٌ بهذه القراءة المتواترة كما ذكر الفوزان، ولا مجال لردّ القراءة المتواترة. قال الصفاقسي: "القراءة لا تتبع العربية، بل العربية تتبع القراءة؛ لأنها مسموعة من أفصح العرب بإجماع، وهو نبينا ﷺ ومن بعدهم" (الصفاقسي، 2004: 50).

الآية الثانية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا﴾ [النساء: 40]

جاء الفوزان بهذه الآية في معرض كلامه عن جواز حذف نون مضارع كان المجزومة وشروط ذلك، ونصّ على أنّ في الآية قراءتين، الأولى: قراءة ابن كثير ونافع برفع "حَسَنَة"، والأخرى: قراءة باقي القراء السبعة بنصبها، ووجَّه قراءةَ رفع "حَسَنَة" بأنّ "تَكُ" تامّة، والتقدير: وإن تقع حسنة.

ووجّه قراءة نصبها بأنّ "تَكُ" ناقصة، واسمها محذوف، وخبرها حسنة، والتقدير: وإن تك الذرّةُ حسنةً، وجعل الفوزانُ القراءتين شاهدًا على جواز حذف نون مضارع كان المجزومة لكثرة الاستعمال بأربعة شروط، هي: أن يكون مجزومًا، وأن يكون الجزم بالسكون، وألّا يقع بعد النّون ضمير نصب، وألّا يقع بعدها ساكن. وأشارَ إلى أنّه لا فرق في ذلك بين كان التّامّة والنّاقصة (الفوزان، 1999: 1/ 216).

وقد زعم أبو حيان أنّ القياس إثبات الواو؛ لأنّ الواو إنّما حُذفت لالتقاء الساكنين. فكان ينبغي أنّه إذا حُذفت ترجع الواو، ولأنّ الموجب لحذفها قد زال (أبو حيان، 1420: 643/3). وما زعمه أبو حيان غير مقبول؛ لأنّه ردٌّ للقراءة المتواترة، والردّ التفصيليّ عليه بما قاله ابن عقيل: "إذا جُزم الفعل المضارع من (كان) قيل: لم يَكُنْ، والأصل يَكُوْنْ، فحُذف الجازمُ الضمّةَ التي على النّون، فالتقى ساكنان: الواو والنّون؛ فحذف الواو لالتقاء الساكنين، فصار اللفظ (لم يَكُنْ) والقياس يقتضي أن لا يُحذف منه بعد ذلك شيءٌ آخر، لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفًا لكثرة الاستعمال، فقالوا: لم يكُ، وهو حذف جائز لا لازم" (ابن عقيل، 1400: 299/1).

المطلب الرابع: التّوجيه النّحوي للقراءات القرآنية في باب إنّ وأخواتها

الآية الأولى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: 54]

جاء الفوزان بهذه الآية في باب (إنّ وأخواتها)، في معرض شرحه لمواضع جواز فتح همزة إنّ وكسرها، في الموضع الرابع الذي هو إذا وقعت (إنّ) بعد فاء الجزاء، أي: الفاء الواقعة في صدر جواب الشرط وجزائه، وذكرَ أنّ في الآية قراءتين، الأولى: قراءة ابن عامر وعاصم ونافع بكسر همزة "فَأَنَّهُ"، والأخرى: قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة والكسائي، ووجّه القراءة الأولى بأنّ "فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ" جملة في محل جزم جواب الشرط، والفاء رابط له، ووجّه القراءة الأخرى بأنّ أنّ واسمها وخبرها الأول والثاني في تأويل مصدر مبتدأ لخبر محذوف، والتقدير: فالغفران والرحمة جزاؤه، أو يكون المصدر المؤول في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فجزاؤه الغفران والرحمة (الفوزان، 1999: 252/1).

الآية الثانية: ﴿وَٱلۡخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَآ﴾ [النور: 9]

أورد الفوزان هذه الآية في معرض شرحه لأحكام (أنْ) المفتوحة المخففة من الثقيلة، وذكر من أحكامها: إذا خُففت يؤتى - في الأغلب - بفاصل بينها وبين خبرها إذا كان جملة فعلية فعلها متصرف لا يقصد به الدعاء؛ للتفرقة بين (أنْ) المخففة و(أنْ) المصدرية، وهذا الفاصلُ غير واجب في ثلاثة مواضع، هي: إذا كان الخبر جملة اسمية، أو كان جملة فعلية فعلها جامد، أو كان جملة فعلية فعلها متصرف، ولكن قُصد به الدعاء، وساق هذه الآية شاهدًا على الموضع الثالث، ونصّ على أنّ فيها قراءتين، الأولى: قراءة نافع، وهي هكذا: ﴿**وَٱلۡخَٰمِسَةَ أَنۡ غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهَآ**﴾ بتسكين (أنْ)، وكسر ضاد (غضب) وفتح بائها، وضم لفظ الجلالة، والأخرى: قراءة باقي القراء، وهي هكذا: ﴿**وَٱلۡخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَآ**﴾ بتشديد (أنّ) وفتح ضاد (غضب) وكسر لفظ الجلالة، ووجّه القراءة الأولى بأنّ (أنْ) مخففة من الثقيلة، ولمّا خُفِّفَتْ حُذف اسمها وهو ضمير الشأن، و(غَضِبَ) فعل ماض، ولفظ الجلالة فاعله، وعلى هذه القراءة فقد وَلِيَ أنْ المخففة الفِعلُ؛ لأنّه فعل متصرف قُصد به الدعاء، وهذا ما نصّ عليه كبار النّحاة، كما ذكر ذلك أبو حيان (أبو حيان، 1420: 17/8). وقد أحسن الفوزان بذلك، وصوّبَ ما أخطأ فيه ابنُ عطية (ابن عطية، 1422: 1/ 450) الذي أورد قراءة نافع مَوْرِدَ الْمُسْتَغْرِبِ؛ لأنّه وَلِيَهَا الْفِعْلُ. ووجّه القراءة الأخرى بأنّ (غضب) اسم أنّ، وهو مضاف، ولفظ الجلالة مضاف إليه، و(عليها) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر أنّ.

المطلب الخامس: التّوجيه النّحويّ للقراءات القرآنيّة في باب نائب الفاعل

الآية: ﴿لِيَجۡزِيَ قَوۡمَۢا بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ﴾ [الجاثية: 14]

جاء الفوزان بهذه الآية في باب (نائب الفاعل) حينما تناول الخلاف بين النّحويين في الذي ينوب عن الفاعل بعد حذفه، فذهب البصريون إلّا الأخفش إلى أنّه تجب نيابة المفعول به، ولا ينوب غيره مع وجوده، وما خالفَ ذلك فهو شاذٌّ أو مؤول عندهم. وذهب الكوفيون إلى جواز إنابة غير المفعول به مع وجوده، تقدّم أو تأخّر (ابن عقيل، 1400: 1/ 509).

وأورد الفوزان هذه الآية دليلًا على مذهب الكوفيين في هذه المسألة، وذكر فيها قراءتين في قوله "لِيَجْزِيَ"، الأولى: قراءة أبي عمرو بالياء المضمومة بعد اللام، مع فتح الزاي، وألف بعدها، هكذا "لِيُجْزَى"، والقراءة الأخرى: قراءة باقي القراء بالياء المفتوحة بعد اللام، مع كسر الزاي، وياء بعدها

مفتوحة، هكذا "لِيَجْزِيَ". ووجّه قراءة أبي عمرو بأنّ الفعل (يُجْزَى) مبني لما لم يُسمّ فاعله، مع نصب (قومًا) والنائب عن الفاعل الجار والمجرور (بِمَا) على أحد القولين، والقول الآخر أنّ نائب الفاعل مصدر الفعل المذكور، والتقدير: لِيُجْزَى الجزاء أو الخير أو الشر.

وأرى رجحان القول الأول لعدم احتياجه إلى تقدير. وبذا تكون القراءة شاهدًا للذين يجيزون أن ينوب غير المفعول به عن الفاعل مع وجود المفعول به. ووجّه قراءة الجمهور بأنّ الفعل (يَجْزِيَ) فعل مضارع منصوب بلام التّعليل، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو يعود إلى الله تعالى، و(قومًا) مفعوله (الفوزان، 1999: 1/ 350).

المطلب السادس: التّوجيه النّحويّ للقراءات القرآنيّة في باب اشتغال العامل عن المعمول

الآية: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يس: 39]

أورد الفوزان هذه الآية في (باب الاشتغال)، في بيانه لجواز الرّفع والنّصب إذا وقع المشغول عنه بعد عاطف تقدمته جملةٌ ذات وجهين، أي أنّها جملة اسميّة وخبرها جملة فعليّة، وذكر أنّ في كلمة (القمر) قراءتين، الأولى: برفعها، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة ونافع، والأخرى: بنصبها، وهي قراءة باقي القرّاء. ووجّه قراءة النّصب بتقدير فعل، أي: قدّرنا القمر، فتكون هذه القراءة شاهدًا على المسألة التي ذكرها.

ووجّه قراءة الرّفع بأنّ (القمر) عطفًا على كلمة (ءَايَة) في قوله: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ 37 وَٱلشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾ [يس: 36،37] فيكون العطفُ عطفَ جملةٍ على جملة (الفوزان، 1999: 1/ 264).

المطلب السابع: التّوجيه النّحوي للقراءات القرآنيّة في باب الاستثناء

الآية: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ [يونس: 98]

ساق الفوزان هذه الآية في (باب الاستثناء)، حينما ذكر أنّ المستثنى بعد الكلام التّامّ الموجب يجب نصبه في الأغلب، وقد ورد مرفوعًا في الشّعر والنّثر، وفي الآية قراءتان في قوله: "إِلَّا قَوْمَ"، فقد قرأ الكسائي وحده برفع كلمة (قوم)، وقرأ باقي القرّاء بنصبها، ووجّه الفوزان قراءة الرّفع بأنّها شاهدٌ على جواز رفع المستثنى بعد الكلام التّامّ الموجب مع اتّصال الاستثناء، ولكنّه بخلاف الغالب

(الفوزان، 1999: 1/ 431)، ولم يُشر إلى ما أشار إليه بعض النّحويين كالزمخشري وغيره من أن (قوم) مرفوعة على البدل (الزمخشري، 1407: 2/ 371).

المطلب الثامن: التّوجيه النّحوي للقراءات القرآنيّة في باب الإضافة

الآية: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ﴾ [الأنعام: 137]

أورد الفوزان هذه الآية في (باب الإضافة)، في تناوله للمسائل التي يجوز فيها الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وذكر أنّ في الآية قراءتين، الأولى: قراءة ابن عامر بضم الزاي وكسر الياء في "زُيِّنَ"، ورفع "قَتْلُ" ونصب "أَوْلَٰدَهِمْ" وجرّ "شُرَكَآئِهِمْ"، والأخرى: قراءة باقي القرّاء ببناء "زَيَّنَ" للفاعل، ونصب "قَتْلَ" مضافًا إلى "أَوْلَٰدِهِمْ " ورفع "شُرَكَآؤُهُمْ" فاعلًا لزين. ووجّه قراءة ابن عامر بأنّ "زُيِّنَ" فعل ماض مبني لما لم يُسمّ فاعله، و"قَتْلُ" نائب فاعل وهو مضاف، و"أَوْلَٰدَهِمْ" مفعول للمصدر "قَتْلُ"، و"شُرَكَآئِهِمْ" مضاف إلى "قَتْلُ"، ففصل بين المصدر المضاف إلى فاعله وهو "قَتْلُ" وبين المضاف إليه "شُرَكَآئِهِمْ"، والفاصل هو مفعول المصدر "أَوْلَٰدَهِمْ"، وجعل الفوزان هذه القراءةَ شاهدًا على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف، وأنكر على جماعة من النحويين ردَّ هذه القراءة بناءً على ما ذهب إليه البصريون من عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلّا بالظرف فحسب، أو لضرورة الشعر، ووصف القراءة بأنّها متواترة سبعيّة، ثابتة وما ينبغي تصحيحها بقواعد العربية، بل ينبغي تصحيح القواعد بالقراءة (الفوزان، 1999: 1/ 431).

المطلب التاسع: التّوجيه النّحوي للقراءات القرآنيّة في باب إعمال اسم الفاعل

الآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦ﴾ [الطلاق: 3]

ساق الفوزان هذه الآية في (باب إعمال الفاعل) حينما بيّن أنّه يعمل بشرطين، هما: كونه للحال أو الاستقبال، مع اعتماده على شيء مما تقدّم، ونبّه إلى أنّ وجود الشرطين لا يُوجب عمل اسم الفاعل، بل يجوز إضافته إلى مفعوله، بشرط أن يقع بعده، فلا يفصل بينهما فاصل، هنا جاء بهذه الآية، وذكر أنّ فيها قراءتين، الأولى: قراءة عاصم بإضافة "بَٰلِغُ" إلى "أَمْرِهِ"، والأخرى: قراءة باقي القرّاء بتنوين "بَٰلِغٌ" ونصب "أَمْرَهُ"، واستدلّ بالقراءتين على جواز إعمال اسم الفاعل أو إضافته إلى مفعوله إذا دلّ على الحال أو الاستقبال واعتمد على شيء مما تقدّم، وأورد في ذلك كلام مكي الذي

قال: "وهما لغتان في إثبات التنوين في اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال وحذفه" (القيسي، 1418: 2/324).

المطلب العاشر: التّوجيه النّحوي للقراءات القرآنيّة في باب التوابع

الآية الأولى: ﴿فَٱسۡلُكۡ فِيهَا مِن كُلّٖ زَوۡجَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ﴾ [المؤمنون: 27]

أورد الفوزان هذه الآية في تناوله لأغراض النّعت، وفي غرض التّوكيد ساق هذه الآية، وذكر أنّ فيها قراءتين، الأولى: قراءة عاصم بتنوين كلمة "كُلٍّ" والأخرى: قراءة باقي القرّاء بإضافة "كُلّ" إلى "زَوْجَيْنِ". ووجّه القراءة الأولى بأنّ "مِن كُلّ" جار ومجرور متعلقان بمحذوف في محل نصب حال، والتنوين في "كُلٍّ" تنوين عوض عن إضافته إليه، والتقدير: فأدخل في السفينة من كلّ نوعٍ من أنواع المخلوقات ذكرا وأنثى، و"زَوْجَيْنِ" مفعول لـ"فَٱسۡلُكۡ"، و"ٱثۡنَيۡنِ" نعت مُؤَكِّد، وجَعَلَ الآية بهذه القراءة شاهدًا على النعت المؤكِّد. ووجّه القراءة الأخرى بأنّ "كُلّ زَوْجَيْنِ" مضاف ومضاف إليه، و"ٱثۡنَيۡنِ" مفعول به لـ "فَٱسۡلُكۡ" (الفوزان، 1999: 2/ 178). وبهذا لا يكون في الآية بهذه القراءة شاهدٌ على النّعت المؤكِّد.

الآية الثانية: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾ [المسد: 4]

أورد الفوزان هذه الآية في شرحه لجواز قطع النّعت عن المنعوت بسبب المدح أو الذّمّ أو التّرحم، وذكر أن في كلمة "حَمَّالَةَ" قراءتين، قراءة بالنّصب وهي قراءة عاصم، وقراءة بالرّفع وهي قراءة باقي القرّاء، ووجّه قراءة النّصب بأنّ "حَمَّالَةَ" نعت لـ "ٱمۡرَأَتُهُۥ" وقد قُطع عن المنعوت للذّمّ، فتكون هذه القراءة شاهدًا على جواز قطع النّعت للذّمّ، أو مفعول به لفعل محذوف تقديره (أذمّ)، ووجّه قراءة الرّفع بأنّ "حَمَّالَةَ" نعتٌ مرفوعٌ لـ "ٱمۡرَأَتُهُۥ" (الفوزان، 1999: 2/ 189). ويُلاحظ على الفوزان إهماله إعراب "حَمَّالَةَ" حالًا في قراءة النّصب، وهو الإعراب الأيسر؛ لبعده عن تكلف التّقدير.

الآية الثالثة: ﴿وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآءٞ مِّثۡلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحۡكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ أَوۡ كَفَّٰرَةٞ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ [المائدة: 95]

أورد الفوزان هذه الآية عند تناوله للخلاف الحاصل بين النّحويين في جواز مجيء عطف البيان نكرة ومتبوعه نكرة، فمنعه البصريون وقالوا لا يجري عطف البيان إلّا في المعارف، وأجاز

الكوفيون كونهما نكرتين (الأزهري، 1421: 2/ 147). وذكر الفوزان أنّ في الآية قراءتين لـ "كَفَّرَةٌ طَعَامُ": قراءة من غير تنوين "كَفَّرَة" وبجر "طَعَام"، وهي قراءة ابن عامر وحمزة ونافع والكسائي، وقراءة برفع "كَفَّرَة" وتنوينها، ورفع "طَعَام"، وهي قراءة ابن كثير وعاصم وأبي عمرو، ووجّه القراءة الأولى بأنّ "كَفَّرَةُ" عطف نسق على "جَزَآء"، وهي مضاف، و"طَعَام" مضاف إليه مجرور، ووجّه القراءة الأخرى بأنّ "كَفَّرَة" عطف نسق على "جَزَآء"، و"طَعَام" عطف بيان على "كَفَّرَة"، وأشار إلى أنّ منع عطف البيان بين النكرتين مردودٌ؛ لأنّ بعض النّكرات قد يكون أخصَّ من بعض، والأخصّ يُعيّنُ غيره ويُبيّنه (الفوزان، 1999: 2/ 207).

وما أشار إليه الفوزان هو الراجّح؛ لورود شواهد له في القرآن الكريم، منها قوله تعالى: ﴿وَيُسۡقَىٰ مِن مَّآءٖ صَدِيدٖ﴾ [إبراهيم: 16]، وقوله تعالى: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٖ مُّبَٰرَكَةٖ زَيۡتُونَةٖ﴾ [النور: 35]. فكلمتا (صَدِيدٖ، وزَيۡتُونَةٖ) يصحُّ إعرابهما بدلًا وعطفَ بيان، وليس صحيحًا قصر إعرابهما على البدليّة؛ لأنّ ضابط البدل وعطف البيان ينطبق عليهما، وقول البصريين: إنّ المراد بعطف البيان أنّه يبيّن متبوعه ويخصصه ويميزه من غيره، والنّكرة لا تبين النّكرة، مردودٌ؛ لأنّ النّكرة إذا وُصفت أو أُضيفت خُصصت، فبدلًا من إطلاق الماء في قوله "مِن مَّآءٖ" فيكون صالحًا لكلّ ماء، خصصه بقوله: "صَدِيدٖ"، وبدلًا من إطلاق الشّجر المباركة في "شَجَرَةٖ مُّبَٰرَكَةٖ" فتكون عامّة لكلّ شجرة مباركة خصصها بقوله: "زَيۡتُونَةٖ"، فحصل التّخصيص بالنّكرات (العثيمين، 1434: 2/ 196).

الآية الرابعة: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ﴾ [النساء: 1]

أورد الفوزان هذه الآية في تناوله للخلاف بين النّحويين في العطف على الضمير المجرور، فقد منع البصريون العطف على الضمير المجرور إلّا بإعادة الجارّ له، فتقول: (مَرَرْتُ بِكَ وبزَيدٍ)، ولا يَجوزُ أن تقول: (مَرَرْتُ بِكَ وزَيدٍ)، وأجاز الكوفيون ذلك (ابن عقيل، 1400: 239/3). وذكر الفوزان أنّ في الآية قراءتين لكلمة "ٱلۡأَرۡحَامَۚ"، الأولى: بنصبها، وهي قراءة الجمهور، والأخرى: بجرّها وهي قراءة حمزة، ووجّه قراءة النّصب بأنّ "بِهِۦ" جار ومجرور متعلقان بـ تَسَآءَلُونَ، و"ٱلۡأَرۡحَامَۚ" عطف على لفظ الجلالة، وفي العطف تنويه بمكانة القرابة؛ لأنّ المعنى: اتقوا الله أن تعصوه واتقوا الأرحام أن تقطعوها. ووجّه القراءة الأخرى بأنّ جرّ "ٱلۡأَرۡحَامِ" عَطْف على الضمير الهاءِ المجرورةِ محلًا بالباءِ، والمعنى: واتقوا الله الذي تساءلون به وبالأرحام؛ لأنهم كانوا يقولون: أنشدك بالله وبالرحم (الأزهري، 1421: 2/ 325).

فجَعَلَ الفوزانُ هذه القراءةَ شاهدًا على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجارّ على مذهب الكوفيين. وما قرره الفوزانُ هنا هو الصواب؛ لأنّ قراءة جرّ "ٱلۡأَرۡحَامِ" التي جُعلت شاهدًا على ما ذهب إليه الكوفيون قراءةٌ متواترةٌ ولا يصحّ الطّعن فيها ولا وصفها باللّحن كما فعل بعضُ النّحاة، قال الدّانيّ: "القراءة إذا تواتر نقلُها، فلا سبيل لردّها؛ لأنّ القراءة إذا ثبتت بالنقل الصحيح المتواتر، فلا يردُّها فشو لغة، ولا قياس عربية" (الداني، 1418: 57).

المطلب الحادي عشر: التّوجيه النّحوي للقراءات القرآنيّة في باب النّداء

الآية الأولى: ﴿أَلَّا يَسۡجُدُواْ لِلَّهِ ٱلَّذِي يُخۡرِجُ ٱلۡخَبۡءَ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [النمل: 25]

أورد الفوزان هذه الآية في (باب النّداء)، في تناوله لرأي الجمهور القائل بجواز استعمال (يا) النّداء للتّنبيه وليس للنّداء، وذكر أنّ في الآية قراءتين، الأولى: قراءة جمهور القراء بتشديد اللام في "أَلَّا"، والقراءة الأخرى: قراءة الكسائي بتخفيف اللام في "أَلَا" و"يا"، ووجّه قراءة الكسائي بأنّ يا النّداء للتّنبيه، فجعلَ القراءةَ هذه شاهدًا على جواز مجيء يا النّداء للتّنبيه على رأي الجمهور (الفوزان، 1999: 2/ 251).

ومن جعل الياء للنّداء في قراءة الكسائيّ قدّر المنادى بـ هؤلاء؛ لأنّ يا النّداء تختصُّ بالدخول على الأسماء، ومن جعلها للتّنبيه لم يحتج لتقدير منادى؛ لأنّها إن كانت للتّنبيه جاز دخولُها على الأفعال. وذهب سيبويه إلى أنّ (يا) النّداء ترد في الأمر وتكون للتّنبيه، واستشهد لها بقول الشّمّاخ (سيبويه، 1408: 4/ 224):

ألا يا اسقياني قبلَ غارةِ سنجال وقبلَ منايا قدْ حضرنَ وآجالِ

الآية الثانية: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيۡرَۖ﴾ [سبأ: 10]

أورد الفوزان هذه الآية في (باب النّداء) عند بيانه لحكم تابع المنادى، وذكر أنّ المنادى إذا كان مبنيًا وجاء تابعُهُ مضافًا مقترنًا بأل أو كان مفردًا أي غير مضاف فالمختار عند الخليل وسيبويه الرّفع تبعًا للفظ؛ لما فيه من المشاكلة، والمختار عند المازني النّصب مراعاة لمحل المنادى، وذهب الفوزان إلى أنّ الصواب جواز الرّفع والنّصب في تابع المنادى المبني المضاف المقترن بأل أو المفرد، واستشهد بهذه الآية على وفق قراءة النّصب لكلمة "ٱلطَّيۡرَ" عطفًا على محل (الجبال)، وبقراءة رفع "ٱلطَّيۡرُ" عطفًا على لفظ (الجبال) (الفوزان، 1999: 2/ 264).

وهذه القراءة شاذّة، وقد خالف الفوزانُ في هذا الموضع ما سار عليه من الاستشهاد بالقراءات السبعيّة المتواترة وترك القراءات الشّاذّة، والقراءاتُ الشّاذّةُ يصحّ الاستشهاد بها في اللغة. قال ابن جني: "القراءة الشاذة وإن وصفت بالشذوذ فهي أقوى سندًا وأصح سماعًا من كلّ ما احتجوا به من كلام العرب" (ابن جني، 1389: 1/ 8). وسار على هذا في كتابه المحتسب. وقال السيوطي: "أمّا القرآن فكلّ ما ورَد أنه قُرِئ به، جاز الاحتجاج به في العربية؛ سواء كان متواترًا، أم آحادًا، أم شاذًّا" (السيوطي، 1989: 21).

الآية الثالثة: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَ وَلَآ أَنتُمۡ تَحۡزَنُونَ﴾ [الزخرف: 68]

أورد الفوزان هذه الآية في (باب النّداء)، عند تناوله للمنادى المضاف إلى ياء المتكلم، وبيّن أنّ المنادى المضاف إلى ياء المتكلم إذا كان صحيح الآخر جازت فيه خمسة أوجه، منها إثبات الياء ساكنة، وقد قُرئت الآية بقراءتين، الأولى: "يَٰعِبَادِي" بإثبات الياء ساكنة، وهي قراءةُ ابن عامر وأبي عمرو ونافع، والقراءة الأخرى: "يَٰعِبَادِ" بحذف الياء وإبقاء الكسرة دليلًا عليها، وهي قراءةُ ابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي، واستشهد الفوزانُ باختلاف القراءتين على جواز الوجهين في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم الصحيح الآخر، وأشار إلى أنّ حذف الياء وإبقاء الكسرة دليلًا عليها هو الأكثر في كلام العرب (السيوطي، 1989: 2/ 270). والصحيح أنّ الوجه الأول والثاني وباقي الأوجه الخمسة لغاتٌ للعرب (العثيمين، 1434: 22/3).

المطلب الثاني عشر: التّوجيه النّحوي للقراءات القرآنيّة في باب الممنوع من الصّرف

الآية الأولى: ﴿وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسۡرٗا﴾ [نوح: 23]

أورد الفوزان هذه الآية في (باب الممنوع من الصّرف)، في تناوله للأسباب التي تمنع الأسماء من الصّرف، وأشار إلى القراءة السبعية المتواترة في الآية من غير تنوين اسمي "يَغُوثَ وَيَعُوقَ"، ووجّهها بقوله: "فإن كانا عربيين فالمنع من الصّرف للعلمية ووزن الفعل، وإن كانا أعجميين فللعلمية والعجمة" (الفوزان، 1999: 2/ 352)، وهي عبارة السّمين الحلبيّ نفسها (السمين الحلبي، 1432: 10/ 474). ولم يقف الفوزان عند القراءة الأخرى للاسمين، برغم ما فيها من فائدة، وهي قراءة الأعمش غير السبعية بتنوين "يَغُوث وَيَعُوق"، وربما ذلك لأنّه اختطّ لكتابه منهجًا بأن يورد فيه القراءات السبعية المتواترة دون غيرها.

وكان ابنُ عطية قد علّق على قراءة التنوين بقوله: "وذلك وهمٌ؛ لأنّ التّعريف لازمٌ ووزن الفعل"، وردّ عليه السّمين الحلبيّ بقوله: "وليس بوهم لأمرين، أحدهما: أنّه صرفهما للتّناسب، إذ قبله اسمان منصرفان، وبعده اسم منصرف. والثاني: أنّه جاء على لغة من يصرف غير المنصرف مطلقًا. وهي لغةٌ حكاها الكسائي" (السمين الحلبي، 1432: 10: 475).

الآية الثانية: ﴿إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَا۠ وَأَغۡلَٰلٗا وَسَعِيرٗا﴾ [الإنسان: 4]

أورد الفوزان هذه الآية في (باب الممنوع من الصّرف)، في معرض شرحه للأسباب التي تبيح صرف الاسم الممنوع من الصّرف، فذكر أنّ منها مراعاة التّناسب لكلمات منصرفة انضم إليها غير منصرف، وساق هذه الآية شاهدًا على ذلك، وبيّن أنها تُقرأ بتنوين "سَلَٰسِلَاْ" عند عاصم ونافع والكسائي، وتقرأ بغير تنوين عند باقي القرّاء، ووجّه القراءة الأولى بأنّ "سَلَٰسِلَاْ" نُونت لمناسبة ما بعدها من كلمات منونة، ووجّه القراءة الأخرى بأنها مُنعت من الصّرف جريًا على الأصل في مثل هذه الجموع (الفوزان، 1999: 2/ 362).

وقد أهمل الفوزان في توجيهه لقراءة التنوين ما ذكره الكسائي والكوفيون من أنّ بعض العرب يصرفون جميع ما لا ينصرف، إلّا أفعل منك، وما قاله الأخفش: "سمعنا من العرب من يصرف كلّ ما لا ينصرف؛ لأنّ الأصل في الأسماء الصّرف، وترك الصّرف لعارض فيها"، وما قاله الفراء: "صرف (سَلَٰسِلَاْ) على لغة من يجرّ الأسماء كلّها إلّا قولهم هو أظرف منك فإنّهم لا يجرونه" (السمين الحلبي، 1432: 598/10).

المطلب الثالث عشر: التّوجيه النّحوي للقراءات القرآنيّة في باب إعراب الفعل

الآية الأولى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾ [المائدة: 71]

جاء الفوزان بهذه الآية في (باب إعراب الفعل)، حينما بيّن أنّ (أنْ) إذا تقدّم عليها ما يدل على الظّنّ والرجحان يجوز أن تكون مخففة من الثّقيلة ويُرفع المضارع بعدها، ويجوز أن تكون مصدرية ناصبة للمضارع، وذكر أن في الفعل "تَكُونَ" قراءتين، الأولى: برفعه، وهي قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي، والأخرى: بنصبه، وهي قراءة ابن عامر وابن كثير وعاصم ونافع، ووجّه قراءة رفع "تَكُون" بأنّ (أنْ) مخففة، واسمها ضمير الأمر والشّأن محذوف تقديره: أنه، و"حَسِبُوٓاْ" بمعنى أيقنوا؛ لأنّها

للتّأكيد، والتّأكيد لا يجوز إلّا مع اليقين. ووجّه قراءة نصب "تَكُون" على أنّ (أنْ) النّاصبة للمضارع، و"حَسِبُوٓاْ" بمعنى الشّكّ؛ لأنّ (أنْ) النّاصبة ليست للتّوكيد، بل الأمر قد يقع وقد لا يقع.

وقد رجّح الفوزان كونها مصدريّة ناصبة للمضارع؛ بحجة أنّ الأصل بقاء الظّنّ على بابه، ورفع المضارع بعدها يلزم منه تأويل الفعل باليقين (الفوزان، 1999: 3/ 7). وبهذا يرجّح الفوزانُ رأيًا نحويًا على رأي نحويّ آخر برغم ورود ما يسند المَرْجوحَ في قراءة متواترة، وكان الأولى أن يفعل مثل ما فعل الزمخشري والسّمين الحلبيّ، قال الزمخشري: "فإن قلت: كيف دخل فعل الحسبان على (أن) التي هي للتحقيق؟ قلت: نزل حسبانهم لقوته في صدروهم منزلة العلم، والسبب المقتضي لوقوع المخففة بعد اليقين، والناصبة بعد غيره، وجواز الوجهين فيما تردد: ما ذكروه وهو (أن) المخففة تدل على ثبات الأمر واستقراره لأنها التوكيد كالمشددة، والعلم وبابه كذلك فناسب أن توقعها بعد اليقين للملاءمة بينهما" (الزمخشري، 1407: 1/ 663). وقال السمين: "والحاصل أنّه متى وقعت بعد عِلم وجب أن تكون المخففة، وإذا وقعت بعد ما ليس بعِلم ولا شكّ وجب أن تكون النّاصبة، وإن وقعت بعد فعل يحتمل اليقين والشّكّ جاز فيها وجهان باعتبارين: إن جعلناه يقينا جعلناها المخففة ورفعنا ما بعدها، وإن جعلناه شكًّا جعلناها النّاصبة ونصبنا ما بعدها، والآية الكريمة من هذا الباب، وكذلك قوله تعالى: {أفلا يرون ألا يرجع إليهم} [طه: 89] وقوله: {أحسب الناس أن يتركوا} [العنكبوت: 2]، لكن لم يُقرأ في الأولى إلّا بالرّفع، ولا في الثانية إلّا بالنّصب؛ لأنّ القراءة سُنّةٌ متبعة. وهذا تحرير العبارة فيها، وإنّما قلتُ ذلك لأنّ بعضهم يقول: يجوز فيها بعد أفعال الشّكّ وجهان، فيوهم هذا أنّه يجوز فيها أن تكون المخففة والفعل قبلها باق على معناه من الشّكّ، لكن يريد ما ذكرتُه لك من الصلاحية اللفظية بالاعتبارين المتقدمين" (السمين الحلبي، 1432: 4/ 369).

الآية الثانية: ﴿وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ﴾ [البقرة: 214]

أورد الفوزان هذه الآية في بيانه لحكم المضارع الدّال على الحال بعد أن مضمرة بعد حتى، وأخبر أنّ في الفعل "يَقُول" قراءتين، إحداهما: برفعه، وهي قراءة نافع، والأخرى: بنصبه، وهي قراءة باقي القراء. ووجّه القراءة الأولى برفع "يَقُول" لسان الحال التي كان عليه الرسول ومن معه، و(حتى) لا تعمل في حال، والتقدير: وزلزلوا فيما مضى حتى أنّ الرسول يقول: متى نصر الله؟ فيكون قولهم مقدرًا وقوعه في الحال، وهو زمن التكلم لاستحضار صورته العجيبة. ووجّه القراءة الأخرى بنصب "يَقُول" بأنّ (حتى) غاية للزلزلة؛ لأنهم زلزلوا ثم جاء القول، فيكون مستقبلًا بالنظر إلى الزلزلة، لا

بالنظر إلى زمن نزول الآية فهو ماضٍ، وقد أخذ الفوزان هذا التّوجيه من مكي بن أبي طالب، ورجّح قراءة الرّفع بحجة أنّ عليها جماعة القرّاء.

وكان الأفضل أن يوجه القراءتين من غير ترجيح إحداهما على الأخرى؛ لأنّ كلتا القراءتين متواترة ومصدرهما واحد، ولا يسوّغ الترجيح منهما كثرة القرّاء لإحداهما، وقد نصّ النّحاس على أنّه لا يصحّ التّفضيل بين القراءتين المتواترتين أو تقديم إحداهما على الأخرى، وذكر السّمين أنّه لا ترجيح بين قراءتين متواترتين، وتعقّب الفاعلين لذلك (النحاس، 1421: 5/ 62؛ السمين الحلبي، 1432: 2/ 235).

الآية الثالثة: ﴿يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الأنعام: 27]

أورد الفوزان هذه الآية في شرحه لنصب المضارع بأن مضمرة وجوبًا بعد واو المعيّة بشرط السبق بطلب محض، والذي منه التّمني، وذكر أن في الآية قراءتين، الأولى: قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة بالنّصب في "وَلَا نُكَذِّبَ" و"نكون"، والأخرى: قراءة ابن كثير وأبي عمرو ونافع والكسائي بالرّفع في "وَلَا نُكَذِّبَ"، "وَنَكُونَ"، ووجّه قراءة النّصب بأنّ "وَلَا نُكَذِّبَ" نُصبت جوابًا للتّمني بعد واو المعيّة الواقعة بعد أنْ مضمرة وجوبًا، و"نَكُونَ" عطفًا عليها، ووجّه قراءة الرّفع بأنّ "وَلَا نُكَذِّبُ" وما بعدها "وَنَكُونُ" رُفعتا عطفًا على "نُرَدُّ" (الفوزان، 1999: 3/ 29). ولم يُشر إلى احتمالية أن تكون الواو استئنافًا وقطعًا، كما فعل كثيرٌ من النّحويين (أبو حيان، 1420: 4/ 475). وهنا أشيرُ إلى أنّ الفرق بين القراءتين في المعنى حاصلٌ بأنّ قراءة النّصب جعلت الفعلين (لَا نُكَذِّبَ) و(نَكُونَ) جوابًا للتّمني، وقراءة الرّفع جعلتهما داخلين في التّمني.

الآية الرابعة: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولٗا﴾ [الشورى: 51].

أورد الفوزان هذه الآية في معرض شرحه لنصب المضارع بعد أن مضمرة جوازًا بعد عاطف مسبوق باسم خالص من معنى الفعل، ومن العاطف (أو)، وذكر أن في الآية قراءتين لكلمة "يُرْسِلَ"، الأولى: بنصبها، وهي قراءة ابن عامر وابن كثير وعاصم وأبي عمرو وحمزة والكسائي، والأخرى: برفعها وانفرد بها نافعٌ، ووجّه قراءة النّصب بإضمار (أنْ) بعد (أو) جوازًا، و(أنْ) والفعل بعدها معطوفان على "وَحْيًا"؛ لأنّ معناه: إلّا أن يوحى، أي: وحيًا أو إرسالًا (الفوزان، 1999: 3/ 37). فوجّهها بوجه واحد

وأعرض عن الأوجه الأخرى التي ذكرها بعض النحويين؛ وربما ذلك بسبب ضعفها أو بسبب فساد المعنى الذي يحصل بها (السمين الحلبي، 1432: 9/ 567).

ووجّه قراءة الرفع بالاستئناف أو القطع عما قبله، أو أنّه على إضمار مبتدأ، أي: أو هو يُرسل، أو أنّه معطوف على "وَحْيًا" على أنّه حال؛ لأنّه في تقدير الحال، فكأنّه قال: إلّا موحيًا أو مرسِلًا، فوجهها بثلاثة أوجه (الفوزان، 1999: 3/ 38). ويُلاحظ على الفوزان في توجيهه للقراءتين هنا أنه لم يرجّح إحداهما على الأخرى برغم أنّ قراءة النّصب للجمهور وقراءة الرّفع انفرد بها نافعٌ، وهذا هو المنهج الذي ينبغي أن نتعامل به مع القراءات القرآنية.

الآية الخامسة: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۗ﴾ [البقرة: 284].

أورد الفوزان هذه الآية في بيانه لحكم المضارع المعطوف بالواو أو الفاء على جملة جواب الشّرط، وأوضح أنّ فيها قراءتين، الأولى: قراءة ابن عامر وعاصم برفع "فَيَغْفِرُ"، والأخرى: قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة ونافع والكسائي بجزم "فَيَغْفِرْ". ووجّه قراءة الرّفع بأنّ الفاء استئنافية، والمضارع مع فاعله المستتر جملة استئنافية، وذكر أن بعضهم يقدّر مبتدأ، فالجملة المستأنفة جملة اسمية، أي: فهو يغفر. ووجّه قراءة الجزم بأنّ الفاء عاطفة، فيكون الفعل (يَغْفِرُ) عطفًا على الجواب (الفوزان، 1999: 3/ 59). وقد أهمل الفوزان قراءة ابن عباس والأعرج بالنّصب بإضمار (أن) بعد الفاء (السمين الحلبي، 1432: 2/ 688)، فهي برغم أنها ليست من السبع إلّا أنه صحّ سندها، وتوافقُ مع القراءتين المتواترتين القاعدةَ المطَّرِدَة: وهي أنّه إذا وقع بعدَ جزاءِ الشّرط فعلٌ بعد واو أو فاء جازَ فيه هذه الأوجُهُ الثلاثةُ.

النتائج:

توصل البحث إلى الآتي:

- اعتمد الفوزان في توجيهه النّحويّ للقراءات القرآنية على كتب التّفسير القرآنيّ المهتمّة بالنّحو والإعراب وتوجيه القراءات، ومن أبرز هذه الكتب: كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب، وكتاب البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي،

وكتاب الدر المصون في علوم الكتاب للسمين الحلبي، وكان أحيانًا يُحيل إليها وأحيانًا أخرى يأخذ منها من غير إحالة.

- وقف الفوزان في توجيه القراءات القرآنية المتواترة لا سيما السبعية منها موقف المُسَلِّم لها المُحتَجّ بها، النّاقد للذين يصححونها بالقواعد، الدّاعي إلى تصحيح القواعد بها.
- برغم موقف الفوزان الذي اتخذ القراءات المتواترة حجّة لا يصحّ ردّها فإنّه في مواطن قليلة فضّل بعضها على بعض ورجّح بعضها على بعض في التّوجيه النحوي من غير ردّ ولا تلحين.
- قصر الفوزان توجيهه للقراءات القرآنية في كتابه دليل السالك إلى ألفية ابن مالك على القراءات السبع المتواترة دون الثلاث المكملة للعشر، وربما تأثر في ذلك بكتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب الذي أكثر من الرجوع إليه.
- أعرض الفوزان في مواطن كثيرة عن إيراد القراءات الشّاذّة وتوجيهها، ولم يفعل ذلك إلّا نادرًا؛ مما يُعطي القارئ انطباعًا بأنّه لا يرى صحة الاحتجاج بالقراءات الشّاذّة.

المراجع

الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد. (1421). *شرح التصريح على التوضيح*، دار الكتب العلمية.

ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف. (1420). *منجد المقرئين ومرشد الطالبين*، دار الكتب العلمية.

ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف. (د.ت). *النشر في القراءات العشر* (علي محمد الضباع، تحقيق)، المطبعة التجارية الكبرى.

ابن جني، عثمان بن جني. (1389). *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*، تحقيق: علي النجدي ناصف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

ابن الحاجب، عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصل. (1982). تحقيق، موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف.

أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي. (1420). *البحر المحيط في التفسير*، دار الفكر.

الخولي، عبد الله أنور سيد أحمد. (1997). *قواعد التوجيه في النحو العربي*، دار التعاون للطبع والنشر.

الداني، عثمان بن سعيد. (1418). *الأحرف السبعة للقرآن*، (عبد المهيمن عبد السلام، تحقيق)، دار المنارة للنشر والتوزيع.

الزمخشري، محمود بن عمر بن أحمد. (1407). *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل*، (مصطفى حسين أحمد، تحقيق)، دار الريان للتراث.

السمين الحلبي، شهاب الدين، أحمد بن يوسف. (1432). *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*، (أحمد محمد الخراط، تحقيق)، دار القلم.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر. (1408). *الكتاب*، (عبد السلام محمد هارون، تحقيق)، *مكتبة الخانجي*.

السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين. (1989). *الاقتراح في أصول النحو*، (محمود فجال، تحقيق)، دار القلم.

الصفاقسي، علي بن محمد بن سالم. (2004). غيث النفع في القراءات السبع، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع، دار الكتب العلمية.

عبادة، محمد إبراهيم. (1432). *معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض*، مكتبة الآداب.

العثيمين، محمد بن صالح. (1434). *شرح ألفية ابن مالك*، مكتبة الرشد.

ابن عطية، عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن. (1422). *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*، (عبد السلام عبد الشافي محمد، تحقيق)، دار الكتب العلمية.

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي. (1400). *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*، (محمد محيي الدين عبد الحميد، تحقيق)، دار التراث.

عمر، محمود حسن. (1436). *الاحتجاج بالقراءات القرآنية وموقف النحاة منه*، الألوكة الأدبية واللغوية.

الفوزان، عبد الله بن صالح. (1999). *دليل السالك إلى ألفية ابن مالك*، دار المسلم.

القيسي، مكي بن أبي طالب حَمّوش. (1418هـ). *الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها*، مؤسسة الرسالة.

النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل. (1421). *إعراب القرآن*، (عبد المنعم خليل إبراهيم، تحقيق)، دار الكتب العلمية.

مجمع اللغة العربية بالقاهرة. (1392). *المعجم الوسيط*، دار الدعوة.

الورقي، راجح أحمد. (2018). أثر القراءات الشاذة نحويًا في تخصيص الدلالة والأحكام، *مجلة الآداب*، (8): 319-343، https://doi.org/10.35696/.v8i8.532

Arabic References

al-Azharī, Khālid ibn ʿAbd Allāh ibn Abī Bakr ibn Muḥammad. (1421). *sharḥ al-Taṣrīḥ ʿalá al-Tawḍīḥ*, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, (in Arabic).

Ibn al-Jazarī, Muḥammad ibn Muḥammad ibn Yūsuf. (1420). *Munajjid al-muqriʾīn & murshid al-ṭālibīn*, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, (in Arabic).

Ibn Jinnī, ʿUthmān ibn Jinnī. (1389). *al-Muḥtasib fī Tabyīn Wujūh shawādhdh al-qirāʾāt & al-īḍāḥ ʿanhā*, (ʿAlī al-Najdī Nāṣif, taḥqīq), al-Majlis al-Aʿlá lil-Shuʾūn al-Islāmīyah, Miṣr, (in Arabic).

Ibn al-Ḥājib, ʿUthmān ibn ʿUmar. (1982). *al-Īḍāḥ fī sharḥ al-Mufaṣṣal*, (Mūsá bnāy alʿlyly, taḥqīq) Wizārat al-Awqāf, al-ʿIrāq, (in Arabic).

Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf ibn ʿAlī. (1420). *al-Baḥr al-muḥīṭ fī al-Tafsīr*, Dār al-Fikr, Bayrūt, (in Arabic).

al-Khūlī, ʿAbd Allāh Anwar Sayyid Aḥmad. (1997). *Qawāʿid al-Tawjīh fī al-Naḥw al-ʿArabī*, Dār al-Taʿāwun lil-Ṭabʿ & al-Nashr, (in Arabic).

al-Dānī, ʿUthmān ibn Saʿīd. (1418). *al-Aḥruf al-sabʿah lil-Qurʾān*, (ʿAbd al-Muhaymin ʿAbd al-Salām, taḥqīq), Dār al-Manārah lil-Nashr & al-Tawzīʿ, Jiddah, (in Arabic).

al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn ʿUmar ibn Aḥmad. (1407). *al-Kashshāf ʿan ḥaqāʾiq ghawāmiḍ al-tanzīl*, (Muṣṭafá Ḥusayn Aḥmad, taḥqīq), Dār al-Rayyān lil-Turāth, (in Arabic).

al-Samīn al-Ḥalabī, Shihāb al-Dīn Aḥmad ibn Yūsuf. (1432). *al-Durr al-maṣūn fī ʿulūm al-Kitāb al-maknūn*, (Aḥmad Muḥammad al-Kharrāṭ, taḥqīq), Dār al-Qalam, Dimashq, (in Arabic).

Sībawayh, ʿAmr ibn ʿUthmān ibn Qanbar. (1408). *al-Kitāb*, (ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn, taḥqīq), Maktabat al-Khānjī, (in Arabic).

al-Suyūṭī, ʿAbd al-Raḥmān Jalāl al-Dīn. (1989). *al-Iqtirāḥ fī uṣūl al-naḥw*, (Maḥmūd Fajjāl, taḥqīq), Dār al-Qalam, Dimashq, (in Arabic).

al-Ṣafāqisī, ʿAlī ibn Muḥammad ibn Sālim. (2004). *Ghayth al-nafʿ fī al-qirāʾāt al-sabʿ*, (Aḥmad Maḥmūd ʿAbd al-Samīʿ, taḥqīq), Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, (in Arabic).

ʿUbādah, Muḥammad Ibrāhīm. (1432). *Muʿjam muṣṭalaḥāt al-naḥw & al-ṣarf & al-ʿarūḍ*, Maktabat al-Ādāb, (in Arabic).

al-ʿUthaymīn, Muḥammad ibn Ṣāliḥ. (1434). *sharḥ Alfīyat Ibn Mālik*, Maktabat al-Rushd, (in Arabic).

Ibn ʿAṭīyah, ʿAbd al-Ḥaqq ibn Ghālib ibn ʿAbd al-Raḥmān. (1422). *al-muḥarrir al-Wajīz fī tafsīr al-Kitāb al-ʿAzīz*, (ʿAbd al-Salām ʿAbd al-Shāfī Muḥammad, taḥqīq), Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, (in Arabic).

Ibn ʿAqīl, ʿAbd Allāh ibn ʿAbd al-Raḥmān al-ʿAqīlī, sharḥ Ibn ʿAqīl ʿalá Alfīyat Ibn Mālik. (1400). *Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd*, Dār al-Turāth, (in Arabic).

ʿUmar, Maḥmūd Ḥasan. (1436). *al-iḥtijāj bi-al-qirāʾāt al-Qurʾānīyah & mawqif al-nuḥāh minhu*, al-Alūkah al-adabīyah & al-lughawīyah, al-Saʿūdīyah, (in Arabic).

al-Fawzān, ʿAbd Allāh ibn Ṣāliḥ. (1999). *Dalīl al-sālik ilá Alfīyat Ibn Mālik*, Dār al-Muslim, (in Arabic).

al-Qaysī, Makkī ibn Abī Ṭālib ḥammwsh al-Qaysī. (1418). *al-kashf ʿan Wujūh al-qirāʾāt al-sabʿ & ʿilalihā wḥjjhā*, Mu'assasat al-Risālah, Bayrūt, (in Arabic).

al-Naḥḥās, Aḥmad ibn Muḥammad ibn Ismāʿīl. (1421). *iʿrāb al-Qurʾān*, (ʿAbd al-Munʿim Khalīl Ibrāhīm, taḥqīq), Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, (in Arabic).

Majmaʿ al-lughah al-ʿArabīyah bi- al-Muʿjam al-Wasīṭ. (1392). *Dār al-Daʿwah*, Istānbūl, (in Arabic).

al-Waraqī, Rājiḥ Aḥmad. (2018). Athar al-Qirāʾāt al-Shādhdhah nḥwyan fī takhṣīṣ al-dalālah & al-aḥkām, *Majallat al-Ādāb*, (8) : 319 – 343,